المرصد التونسي للإقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

من أجل الحق في الماء والسيادة الغذائية في تونس

تقييم البصمة المائية لمراجعة السياسات الفلاحيّة والتجارية

يؤكد المرصد التونسي للاقتصاد على الأثر السلبي على توافر ونوعية الموارد المائية التي يمكن أن تحدثها السياسات التونسية لتصدير المنتجات الفلاحيّة.

تحرير التجارة

استجابة لأزمة الثمانينيات ، فرض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على الحكومة في عام 1986 برنامج التكيف الهيكلي (PAS) ، وهو حل للأزمة وشرط لمنح قرض مالي. يتضمن هذا البرنامج تحرير التجارة الخارجية، والتي لن تتعمق إلا بانضمام معظم دول شمال إفريقيا إلى اتفاقية GAT (موريتانيا (1963)، مصر (1970)، المغرب (1987) وتونس (1990))، ثم إلى منظمة التجارة العالمية والشراكة الأورومتوسطية عام 1995.

[1] OMC | Renseignements sur l'Organisation - gatt (wto.org)
[2] Chafik Ben Rouine, "Historique des relations commerciales Tunisie-UE : L'heure du désenchantement ?", Observatoire Tunisien de l'Economie, avril 2017, p.1.

برنامج التكيف الهيكلي(PAS)

ضاعف برنامج PAS حجم التجارة التونسية ثلاث مرات تقريبًا بين أوائل وأواخر التسعينيات

التي تستنزف الموارد المائية

لقد شجع تحرير التجارة على اختيار سياسة فلاحيّة إنتاجية موجهة نحو الصادرات المرادفة للعملات الأجنبية، بالتوازي مع تحرير إدارة المياه في المناطق الريفية.

في المقابل، سيتم استيراد الضروريات الأساسية.

هذا هو مبدأ "الأمن الغذائي".

في الواقع ، وفقًا لهذا المفهوم الليبرالي الذي فرضه البنك الدولي في الثمانينيات، لا يُطلب من الدولة إنتاج احتياجاتها الغذائية طالما أن سوق الاستيراد يسمح بتوافرها.

هذا المفهوم أيضًا لا يهتم بتأثير محاصيل التصدير على استدامة الموارد الطبيعية المحلية.

في الواقع ، هناك محاصيل معينة أو منتجات تصديرية لها تأثير كبير على الموارد المائية في تونس، وفي مناطق معينة على وجه الخصوص.

حالة التمور في قبلي

166٪ من الموارد المائية المتوفرة في منطقة قبلي مخصصة بشكل أساسي لزراعة التمور.

مواكبة الإنتاج تعني الاستغلال المفرط للموارد وتملح المياه الجوفية.

حالة إنتاج زيت الزيتون بزغوان

1 كغ زيت زيتون مُصدَّر
=
2.331 لترًا من المياه الافتراضية.

النتيجة الرئيسية لهذا الإنتاج هو تفاقم الإجهاد المائي.

(وفقًا لدراسة حالة أجراها المرصد التونسي للاقتصاد حول شركة التنمية الفلاحيّة بالزيتونة).

حالة الحمضيات في الوطن القبلي

تصدير 26 ألف طن من الحمضيات
=
14.560 متر مكعب من المياه الافتراضية (2017).

على الرغم من نقص منطقة Cap Bon ، حيث يتم إنتاج الحمضيات ، ويتم تزويدها بالمياه من الشمال الغربي.

المناخ والنموذج الإنتاجي

في سياق أزمة المناخ، يتفاقم استنفاد الموارد الناتجة عن بعض المحاصيل مع انخفاض إمدادات مياه الأمطار وزيادة الاحتياجات بسبب التبخر.

في هذا السياق ، فإن المنطق الاستخراجي للحفاظ على الصادرات له حدوده أيضًا، وعلاوة على ذلك، فإن المحاصيل تصبح أقل جودة ...

[3] https://lapresse.tn/114983/lunique-menace-pour-la-securite-de-la-tunisie-la-secheresse-qui-sinstalle

-40%

نسبة انخفاض توقعات إنتاج الحمضيات لحملة 2022 مقارنة بعام 2021 وفقا للاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري(UTAP)

[4] https://www.tunisie-tribune.com/202228/09//une-baisse-attendue-de-40-dans-la-production-des-agrumes/

-19.7%

نسبة انخفاض إنتاج التمور بين حملة 2019/2018 و 2020/2019 وفقا للمعهد الوطني للإحصاء (INS).

على الرغم من الزيادة الطفيفة في المحاصيل الأخيرة ، إلا أنها اتسمت بتراجع جودة المنتج وانتشار الأمراض.

-16%

نسبة انخفاض إنتاج زيت الزيتون المقدر لموسم جني الزيتون بين عامي 2022 و 2023 وانخفاض بنسبة 22٪ وفقا لاتحاد التونسي للفلاحة والصيد البحري UTAP مقارنة بمتوسط الإنتاج لمدة خمس سنوات المقدر ب 257000 طن بين عامي 2016 و 2021

[5] Tunisie : La récolte de l'huile d'olive ne dépassera pas les 200 mille tonnes, quid des prix ? - Gnet news

الاستيراد / التصدير: خطر الاعتماد الكلي

إن تخصيص الموارد المائية الثمينة لمنتجات التصدي، من أجل تكريس مبدأ الأمن الغذائي، ليس فقط قادرًا على توليد الدخل المتوقع، بل يتم أيضًا على حساب زراعة المنتجات الاستراتيجية الأخرى للدولة، وخاصة القمح!

ومع ذلك ، كشفت أزمة كوفيد 19 والصراع في أوكرانيا عن حدودها: عندما توقفت التجارة أو كانت هناك زيادة حادة في الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، فإن الاعتماد على الواردات يضع تونس في مواجهة خطر النقص الحاد.

لنأخذ قطاع الحبوب كمثال:

ونتيجة لذلك، فإن خيار تشجيع المحاصيل كثيفة الاستهلاك للمياه للتصدير يزيد من الاعتماد على الأسواق، ويعرض الاستهلاك التونسي لصدمات الأسعار الدولية ويمنع تحقيق شكل من أشكال السيادة والاستقلالية الغذائية!

==> أصبحت السياسة التجارية بالتالي عاملاً في استنفاد الموارد الحيوية في بلد يعاني من إجهاد مائي تفاقم بسبب تغير المناخ، فضلاً عن كونه ناقلًا للاعتماد الغذائي للدولة!

معدل الإعالة على المنتجات المستوردة خلال الفترة 2008-2018:

-39%	57.35%	50.81%	40.69%	84.21%
انخفاض في الإنتاج الوطني للحبوب بين 2021 و 2022 (ديوان الحبوب)	في المتوسط لجميع الحبوب	الشعير	القمح الصلب	القمح اللين

استنتاج وتوصيات المرصد التونسي للاقتصاد

في مواجهة هذا الوضع، الذي يزيد من هشاشة الغذاء في تونس ويهدد الإمكانات المائية التونسية، يوصي المرصد التونسي للاقتصاد بما يلي:

العمل نحو رؤية للفلاحة تقوم على السيادة الغذائية بدلاً من الأمن الغذائي، وتفضيل الاحتياجات الغذائية المحلية في المقام الأول وبالتالي حماية الناس الذين ينتجون ويستهلكون.

لتشجيع استخدام صناع القرار التونسيين للبصمة المائية كشبكة لتقييم خيارات المحاصيل، وتعزيز أساليب الإنتاج الفلاحي المستدامة من أجل ضمان استدامة الموارد الوطنية والحق في المياه في جميع أنحاء تونس ولأجيال قادمة.